



بسبب تعطيلها جراء جائحة «كورونا» وتعليمات السلطات الصحية

الكندري يطالب بالاستعجال في تعديل اللائحة الداخلية لعقد الجلسات «أونلاين»



عبدالله الكندري

ماضي الهاجري

طالب النائب عبدالله الكندري بتعديل المادتين 67 و77 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة على أن تتعقد الجلسات عن طريق «الأونلاين» في الأيام القادمة، نظرا لتعطيل انعقادها بناء على طلب الجهات الصحية بسبب أزمة كورونا وتطوراتها.

وقال الكندري في تصريح صحفي بمجلس الأمة: «كان من المفترض عقد جلسة لمجلس الأمة للنظر في بعض التشريعات التي تهم المواطنين ولكن تم تأجيلها بناء على طلب الحكومة ممثلة في وزير الصحة»، متسائلا: من يملك حق تعطيل جلسات المجلس؟ هل هي السلطة التنفيذية أم السلطة التشريعية؟

واعتبر الكندري أن كليهما لا يملك تعطيل انعقاد جلسات مجلس الأمة وفقا للمادة 106 من الدستور التي نصت



مشاهدة الفيديو

على أن «للأمير أن يؤجل، بمرسوم، اجتماع مجلس الأمة لمدة لا تتجاوز شهرا، ولا يتكرر التأجيل في دور الانعقاد الواحد إلا بموافقة المجلس ولمدة واحدة، ولا تحسب مدة التأجيل ضمن فترة الانعقاد». وأضاف أن الدستور أوضح كيفية تأجيل أو تعطيل جلسات المجلس من خلال تلك المادة أو اللائحة الداخلية لمجلس الأمة. وتساءل الكندري هل يمكن تعطيل جلسات المجلس في ظل هذه الأزمات والمواقف التي نحتاجها والقرارات التي تتخذها الحكومة والرقابة على هذه القرارات، مؤكدا أن هناك ضرورة ملحة لانعقاد الجلسات من أجل مواكبة أزمة كورونا وتطوراتها اليومية والمستجدة.

وقال الكندري: «إذا كانت حجة البعض إصابة عدد من النواب أو العاملين بالمجلس، فإن هناك إصابات داخل السلطة القضائية ورغم ذلك استأنفت عملها وكذلك العديد من المرافق الحكومية واستمر العمل بها رغم ذلك». وطالب بضرورة تعديل المادتين 67 و77 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة على أن تتعقد الجلسات عن طريق الأونلاين في الأيام المقبلة. من جهة أخرى، استنكر الكندري وضع السواتر القريبية والمواقف التي تبينها، معتبرا أن ذلك يعد تعديلا سافرا على أملاك الدولة. وقال الكندري إن أصحاب الشاليهات يعتقدون أنهم هم من يملكون البحر والشواطئ، موضحا أن غرامة كل متر

ما يعد مخالفة للقانون واللوائح المنظمة في هذا الشأن، مما يستلزم ازالته بالطرق الإدارية وعلى نفقة من قام باستغلالها طيلة تلك الفترة. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: 1- هل تم حصر المخالفات الواقعة بين مرمرات الشاليهات؟ ومساحتها؟ وتاريخ اغلاقها عن المارة؟ واستغلالها من قبل المملوكة للدولة الشاليهات أو القسائم السكنية أو أي استعمالات أخرى، مما يترتب عليه إعاقة حركة المشاة والمرو، والخدمة التي وضعت من أجلها تلك المرمرات. كما أكدت ذلك المادة (19) من قانون رقم 1980/105 وتعديلاته، ولما كانت تلك الساحات لم يصدر بها تراخيص لتلك المرمرات ليتم استغلالها من الغير.



الفانم يهنئ نظيره في فرنسا بالعيد الوطني

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقيته تهنئة إلى رئيس الجمعية الوطنية في الجمهورية الفرنسية الصديقه ريتشارد فيراندورئيس مجلس الشيوخ جيرارد لارشير، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

ليست هناك أهداف من ورائه

العدساني: استجواب وزير المالية يتناول قضايا اقتصادية وإخفاقات

لم يذكر في البلاغ أي أسماء ويستشهد فقط بما تم تداوله في وسائل التواصل الاجتماعي، لذلك تم حفظه في هيئة مكافحة الفساد.

واستغرب العدساني قيام النائب محمد المطير ببث الشائعات للتأثير على النواب فيما يخص استجواب وزير المالية، مستطردا بالقول: «لكل نائب الحق في الوقوف مع أو ضد الاستجواب، لكن بعيدا عن بث الشائعات للتأثير على موافق البعض».

وأضاف العدساني تحدث في استجواب للشيطان عن كثير من القضايا المالية مثل الحكم الصادر بشأن «الإيرصاص» وتجاوزات مؤسسة التامينات والصندوق المالي وصندوق الموائف وأيضا ن يكون لديه هدف معين من الاستجواب أو أن أحد يقف وراءه.

وأضاف: «لو عقدت الجلسة وصعد وزير المالية المنصة ليبحث للشعب إن الوثيقة الاقتصادية التي أنكرها الوزير هي «وثيقة براك الشيطان» وموقعة من قبله خلال العام الحالي 2020».

وأكد العدساني ان الوثيقة تضمنت المساس برواتب الموظفين وزيادة أسعار الكهرباء والماء وإقرار الضرائب وزيادة الرسوم والخدمات وخصخصة القطاعات العامة ومنحها للقطاع الخاص، مبينا ان الوزير الشيطان هو المسؤول عن هذه الوثيقة التي سوف تغير حال المواطنين البسطاء المعتمدين على رواتبهم ولديهم أقساط.

ولفت العدساني الى ان هناك عدة أمور تم تضليل الرأي العام بشأنها وهذا ما تضمنه المحور الثالث في استجواب وزير المالية الذي كان مقررًا مناقشته على جدول أعمال الجلسة لولا أنه تم تأجيلها.

وأوضح النائب رياض العدساني ان بلاغ وزير المالية إلى «نزاهة» بشأن شراء أسهم في إحدى شركات الطيران، هو بلاغ شكلي لا قيمة له وقدمه فقط «لنذر الرماد في العيون»، لاسيما ان الوزير هو من يشرف على مؤسسة التامينات والمسؤول السياسي عنها، مبينا ان الوزير



رياض العدساني

عبدالعزیز المطيری أكد النائب رياض العدساني تحفظه على تأجيل جلسة مجلس الأمة التي كانت مقررة امس، لافتا الى انه كان يفترض على رئيس مجلس الأمة اتخاذ الإجراءات الوقائية الطبية وعقد الجلسة في موعدا المحدد.

وقال العدساني في تصريح بمجلس الأمة أمس «أن استجواب وزير المالية والذي كان مقررًا مناقشته اليوم» امس «يتناول كثيرا من القضايا المالية مثل الحكم الصادر بشأن الإيرصاص وتجاوزات مؤسسة التامينات والصندوق المالي وصندوق الموائف وأيضا ن يكون لديه هدف معين من الاستجواب أو أن أحد يقف وراءه».

وأضاف: «لو عقدت الجلسة وصعد وزير المالية المنصة ليبحث للشعب إن الوثيقة الاقتصادية التي أنكرها الوزير هي «وثيقة براك الشيطان» وموقعة من قبله خلال العام الحالي 2020».

وأكد العدساني ان الوثيقة تضمنت المساس برواتب الموظفين وزيادة أسعار الكهرباء والماء وإقرار الضرائب وزيادة الرسوم والخدمات وخصخصة القطاعات العامة ومنحها للقطاع الخاص، مبينا ان الوزير الشيطان هو المسؤول عن هذه الوثيقة التي سوف تغير حال المواطنين البسطاء المعتمدين على رواتبهم ولديهم أقساط.

ولفت العدساني الى ان هناك عدة أمور تم تضليل الرأي العام بشأنها وهذا ما تضمنه المحور الثالث في استجواب وزير المالية الذي كان مقررًا مناقشته على جدول أعمال الجلسة لولا أنه تم تأجيلها.

وأوضح النائب رياض العدساني ان بلاغ وزير المالية إلى «نزاهة» بشأن شراء أسهم في إحدى شركات الطيران، هو بلاغ شكلي لا قيمة له وقدمه فقط «لنذر الرماد في العيون»، لاسيما ان الوزير هو من يشرف على مؤسسة التامينات والمسؤول السياسي عنها، مبينا ان الوزير



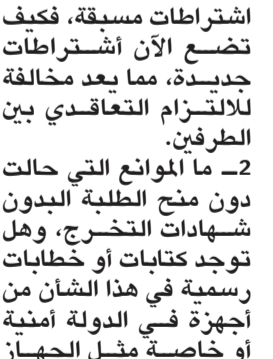
مشاهدة الفيديو

ثلاث مرة في الكويت

شاهد بتقنية الواقع المعزز



حمل تطبيق Zappar



محمد الدلال

وجه النائب محمد الدلال سؤالاً إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د. سعود العربي قال في مقدمته: إن العدل أساس الملك، وقد نصت الشريعة الإسلامية وكذلك دستور الكويت والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان على مبدأ العدل وعدم الظلم وإعطاء كل ذي حق حقه، بل إن المواثيق الدولية التي وافقت عليها الكويت اشترطت إلى تفاصيل مهمة تتعلق بعدم الإساءة أو الحط أو منع حق التعليم لغير محددى الجنسية أو الدين وعدم القيام بأي تصرفات تساهم في منعهم من حقوقهم الأساسية والعادلة، ومؤخرا تكررت ظاهرة خطيرة وهو قيام جامعة الكويت وبعض الجهات الرسمية التعليمية بالدولة بمساومة الطلبة الخريجين من البدون فيما يتعلق بشهادات التخرج وعدم منحهم شهادات التخرج بحجة وجود موانع قانونية أو كتب صادرة من أجهزة مختصة كالجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية، ونظرا لخطورة ما تم إضراره بالعدالة، نطالب بإفادتنا وتزويدنا بالتالي:

1- ما الأسس الدستورية والقانونية التي دعتت جامعة الكويت لمنع منح البدون شهادات التخرج، علما بأن الجامعة قبلت هؤلاء الطلبة للدراسة ابتداء دون

ما عدد المخالفات خلال السنتين الماضيتين في المرمرات؟

المخالفة؟ 2- لماذا لم تقم البلدية أو الجهات ذات العلاقة باتخاذ كل الإجراءات التي من شأنها الحفاظ على أراضي الدولة والسماح للمواطنين والجمهور بالدخول لتلك المرمرات بين الشاليهات؟ 3- ما عدد المخالفات خلال السنتين الماضيتين في تلك المرمرات للشاليهات؟

وما بعد مخالفة للقانون واللوائح المنظمة في هذا الشأن، مما يستلزم ازالته بالطرق الإدارية وعلى نفقة من قام باستغلالها طيلة تلك الفترة. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: 1- هل تم حصر المخالفات الواقعة بين مرمرات الشاليهات؟ ومساحتها؟ وتاريخ اغلاقها عن المارة؟ واستغلالها من قبل المملوكة للدولة الشاليهات أو القسائم السكنية أو أي استعمالات أخرى، مما يترتب عليه إعاقة حركة المشاة والمرو، والخدمة التي وضعت من أجلها تلك المرمرات. كما أكدت ذلك المادة (19) من قانون رقم 1980/105 وتعديلاته، ولما كانت تلك الساحات لم يصدر بها تراخيص لتلك المرمرات ليتم استغلالها من الغير.

واعتبر الكندري أن كليهما لا يملك تعطيل انعقاد جلسات مجلس الأمة وفقا للمادة 106 من الدستور التي نصت

الفضل يطالب بمراجعة الرسوم الجمركية على الشحنات الدولية غير التجارية



أحمد الفضل

سلطان العبدان

طالب النائب أحمد الفضل وزير المالية براك الشيطان ومسؤولي الإدارة العامة للجمارك بوقف الزيادات غير المبررة على الطلبات والشحنات الدولية التي يطلبها أفراد من داخل الكويت. تصريح بمجلس الأمة أمس أن تلك الزيادات وصلت إلى ما

يعادل 28٪ من سعر السلعة، معتبرا أن هذا الأمر مبالغ فيه ويحتاج إلى إعادة نظر. وبين الفضل أن تحصيل تلك الرسوم لصالح الشركة الوسيطة هو استغلال لحاجة الناس في وقت الأزمات، مطالبا من يشترى أونلاين بعرض الفاتورة والرسوم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي لتنبيه المسؤولين في الدولة لهذا الخلل.

وقال الفضل إن الشركات الوسيطة التي تعاقبت معها الإدارة العامة للجمارك تهدف الى تحسين العمل وليس استنزاف جيب المواطن برسوم مبالغ فيها، مشيرا إلى انه يمتلك كل المستندات الدالة على الزيادة الكبيرة في رسوم الجمارك، مطالبا المسؤولين بمراجعة هذا الأمر جديدا. من جهة أخرى، أكد الفضل عدم صحة ما يتردد عن إصابته

بكورونا، مشيرا إلى أن نتائج الفحوص الأخيرة جاءت سلبية وأنه يباشر مهامه وقد حضر اجتماع اللجنة التعليمية التي عقدت أول من أمس الاثنين.



مشاهدة الفيديو

14 جهة حكومية غير الجمارك تحصل رسوم إفراج

الشاهين: إعفاء الطرود غير التجارية من الرسوم يدعم النشاط البريدي



أسامة الشاهين

سامح عبدالحفيظ

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقديمه أمس باقتراح برغبة يطلب إعفاء الشحنات البريدية والطرود غير التجارية من رسوم الإفراج، معتبرا ان هذا الإعفاء من شأنه دعم النشاط البريدي في الكويت.

وقال الشاهين، في تصريح صحفي بمجلس الأمة، أن هناك أكثر من 14 جهة حكومية غير إدارة الجمارك تحصل على رسوم افراج مقابل فحص الطرود والشحنات غير التجارية. وأضاف «أن الخدمات البريدية في غاية الأهمية للوطن والمواطنين، ونستذكر بأنه في الرابع



مشاهدة الفيديو

من مارس عام 1750 كانت أول رسالة بريدية مرسلة من الكويت إلى

العالم الخارجي ومنذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا ارتقت الخدمات البريدية الحكومية وتطورت». وطالب الشاهين بإعفاء المواطنين والمقيمين من رسوم الإفراج أسوة بإعفاؤهم من الرسوم الجمركية حتى لا تثقل تلك التكلفة كاملهم. وأعرب عن أسفه لما شهدناه في العقدتين الأخيرتين من تدهور كبير في الخدمات الحكومية، ما اضطر المواطنين والمقيمين للجوء الى الخدمات البريدية التجارية الخاصة بتكاليف مالية باهظة. وأعرب الشاهين عن شكره لوزير المالية براك الشيطان ومدير إدارة الجمارك المستشار جمال

الجلالوي على إعفاء الشحنات غير التجارية التي تقل قيمتها عن 100 دينار من الرسوم الجمركية، مؤكدا أن هذه الخطوة في الاتجاه الصحيح وجاءت استجابة للاقتراح الذي تقدم به وعدد من النواب في هذا الشأن. وبين النائب أسامة الشاهين ان قرار وزارة المالية وإدارة الجمارك والاقتراح الذي تقدم به اليوم مجرد خطوات ضمن مسار لن يتحقق ما لم يتزامن مع تطوير الخدمات الحكومية لكي تعود لسابق عهدها وتنافس القطاع الخاص وتعود إلى سابق عهدها. كما أعلن عن تقديمه اليوم بسؤال برلماني لوزير

الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الخدمات مبارك الحريص عن إجراءاتهم لضبط والارتقاء بالبريد العمومي الحكومي ومعاقبة المقصرين المسؤولين عن فقدان الطرود والبعثات البريدية وتأخر وصولها. وأعرب النائب أسامة الشاهين عن امله في الارتقاء بالبريد الحكومي والمجانبة وخفض التكلفة في البريد الخاص حتى نفيد المواطنين ونرتقي بالوطن كي يكون كما اراده صاحب السمو مركزا ماليا واستثماريا عالميا ومساعدة المواطنين في الالتزام بالتباعد البدني وتجنب التزاحم في الأسواق في ظل أزمة كورونا.

إعفاء الشحنات غير التجارية الواردة للبلاد من رسوم الإفراج

تقدم النائب أسامة الشاهين باقتراح برغبة قال في مقدمته: لما كان «البريد» خدمة أساسية ومرقما مهما، حيث إن «البريد» بأنواعه والشحن بأشكاله مما يعزز النشاط الاقتصادي في الدولة، ويخدم رؤيتها بالانتقال لتكون مركزا ماليا واستثماريا عالميا. ولما كان المواطنون والمقيمون يشتكون من غلاء الخدمات البريدية التجارية، وريادة الخدمات البريدية الحكومية، عدا بعض الاجتهادات

يشكون من غلاء الخدمات البريدية التجارية، وريادة الخدمات البريدية الحكومية عدا بعض الاجتهادات الجيدة. وطالب إفادته بالآتي: 1- ما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة بشأن تطوير الخدمات البريدية الحكومية المقدمة للمواطنين والمقيمين؟ 2- ما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة بشأن (تقصين) (إخطاء) مرفق البريد العام؟ مما يتسبب بعدم وصول الرسائل والطرود أو تأخرها؟

ويستكون من غلاء الخدمات البريدية التجارية، وريادة الخدمات البريدية الحكومية عدا بعض الاجتهادات الجيدة. وطالب إفادته بالآتي: 1- ما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة بشأن تطوير الخدمات البريدية الحكومية المقدمة للمواطنين والمقيمين؟ 2- ما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة بشأن (تقصين) (إخطاء) مرفق البريد العام؟ مما يتسبب بعدم وصول الرسائل والطرود أو تأخرها؟

.. ويسأل الحريص عن خطوات تطوير الخدمات البريدية

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً إلى وزير الدولة لشؤون الخدمات ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص قال في مقدمته: لما كان «البريد» خدمة أساسية ومرقما مهما، حيث إن «البريد» بأنواعه والشحن بأشكاله مما يعزز النشاط الاقتصادي في الدولة، ويخدم رؤيتها بالانتقال لتكون مركزا ماليا واستثماريا عالميا. ولما كان المواطنون والمقيمون

يشكون من غلاء الخدمات البريدية التجارية، وريادة الخدمات البريدية الحكومية عدا بعض الاجتهادات الجيدة. وطالب إفادته بالآتي: 1- ما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة بشأن تطوير الخدمات البريدية الحكومية المقدمة للمواطنين والمقيمين؟ 2- ما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة بشأن (تقصين) (إخطاء) مرفق البريد العام؟ مما يتسبب بعدم وصول الرسائل والطرود أو تأخرها؟